منوعات

MEDIA

اختراق إف بي آي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعلن مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي (إف بي آي) أنّ المتسللين الذين اخترقوا خادماً يديره المكتب وأرسلوا عشرات الآلاف من الرسائل الإلكترونية المزيفة لم يصلوا إلى أي بيانات أو معلومات شخصية على شبكته. وقال المكتب إنه أصلح خلل البرمجيات الذي سمح بوقوع الهجوم. ونشأت رسائل البريد الإلكتروني المزيفة من خادم يديره «إف بي آي» لنقل الإخطارات إلى بوابته الإلكترونية التي يستخدمها المكتب للتواصل مع الوكالات الحكومية والمحلية.

وبعض الرسائل الإلكترونية التي وُجّهت باسم مجموعة الكشف عن التهديدات السيبرانية التابعة لوزارة الأمن الوطني، جاءت بعنوان «عاجل: عامل تهديد في الأنظمة». وحذرت الرسائل المتلقّين من أنهم أهداف لهجوم إلكتروني «معقّد» تُنفّذه عصابة ابتزاز معروفة، حسب ما قالت «سبامهاوس».

وأضاف مكتب التحقيقات أن الخادم المخترق ليس جزءاً من خدمة البريد الإلكتروني للشركات التابعة له. وقال «إف بي آي» في بيان نقلته «رويترز» إن رسائل البريد الإلكتروني المزيفة حذرت من هجوم إلكتروني، وصدرت في ما يبدو من عنوان بريد إلكتروني شرعي لمكتب التحقيقات. وفي أغسطس/آب الماضي، طلب البيت الأبيض من كبرى شركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية وبعض شركات البنية التحتية بذل المزيد من الجهود، للتغلب على التهديد المتزايد الذي تشكله الهجمات الإلكترونية على الاقتصاد الأميركي.

«مواجهة الأوبئة» وحبس الصحافيين المصريين

تعتزم السلطات المصرية سنّ قانون «لمواجهة الحالات الوبائية»، لكنّه ينطوي على عقوبات سالبة للحرية والتعبير، بينها الزجّ بالصحافيين في السجون، كما حبس كلّ من ينتقد سياسات النظام

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يشرع البرلمان المصري في مناقشة مشروع قانون «مواجهة الأوبئة» اعتباراً من اليوم الثلاثاء 16 نوفمبر/تشرين الثاني، والذي يحتوي في مواده على مادة تجيز حبس الصحافيين. يهدف مشروع القانون إلى وضع «تشريع متكامل لمواجهة حالات تفشي الأوبئة والجوائح الصحية» حفاظاً على الصحة العامة وسلامة المواطنين، نظراً لما شهده العالم أجمع من جائحة فيروس كورونا وتداعياتها السلبية على مختلف الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية) وفي ضوء ما تتخذه الدولة المصرية من إجراءات وتدابير احترازية للحدّ من تداعيات تلك الجائحة، والتي كان لها الفضل في المرور منها بأقل خسائر ممكنة.

لكن، في إطار هذا الهدف العام، تتعاظم فرص حبس الصحافيين المصريين، في ترسانة القوانين والتشريعات التي صدرت على مدار السنوات الماضية. إذ ينص مشروع القانون على أنّه «مع عدم الإخلال بأيّ عقوبة أشد منصوص عليها في أيّ قانون آخر، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على عشرين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلّ من خالف أحد الإجراءات أو التدابير الصادرة من اللجنة أو القرارات الصادرة تنفيذاً لها وفقاً لأحكام هذا القانون. ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل مَن حرض على مخالفة أحد الإجراءات أو التدابير الصادرة من اللجنة أو القرارات الصادرة تنفيذاً لها وفقاً لأحكام هذا القانون. ويعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة: «كلّ من أذاع أو نشر أو روج عمداً أخباراً أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مغرضة مرتبطة بالحالة الوبائية، وكان من شأن ذلك تكدير السلم العام بين المواطنين أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة».

وعادة ما يندرج تحت عبارة «الأمن القومي والسلم والأمن العام» كلّ ما يتعلق بانتقاد الأداء السياسي للنظام المصري، وبموجب هذه المادة، يتم القبض على عدد كبير من الصحافيين والإعلاميين، كما يتم إغلاق صحف وحظر مواقع تحت دعوى الإخلال بالأمن القومي. ورغم أنّ الدستور المصري (2014) ألغى بشكل نهائي في مادته 71 الحبس الاحتياطي في قضايا النشر إلّا في ثلاث حالات حصراً وهي التمييز بين المواطنين، والتحريض على العنف والطعن في أعراض الأفراد، فإنّه وفقاً لنقيب الصحافيين السابق، عبد المحسن سلامة فإنّ القوانين المصرية المختلفة تحتوي على 35 مادة تُجيز حبس الصحافيين في قضايا نشر وبالفعل، خلال السنوات الماضية، عكف النظام على إضافة مواد في عدد من القوانين تجيز حبس الصحافيين، كما حصل في قانون الاتصالات وقانون العقوبات المصري وقانون مكافحة جرائم الإرهاب. ومع أنّ نصوص هذه القوانين عامة فقد استطاعت السلطات أن توجه من خلالها اتهامات إلى صحافيين وناشطين ومستخدمي مواقع التواصل، إذ تضمنت اتهامات مثل «إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، نشر الأخبار الكاذبة، والانضمام إلى جماعة إرهابية». فهناك القانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن جرائم تقنية المعلومات، والذي صدر ليس لملاحقة الصحافيين فحسب، بل لملاحقة كلّ مستخدمي مواقع التواصل، بل والشبكة الإلكترونية ككل.

> يبلغ عدد الصحافيين والإعلاميين المصريين في السجون 76

ومن السمات الرئيسية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، تغليظ العقوبات والتوسع فيها لتتبع الصفحات والحسابات الساخرة وملاحقة المسؤولين عنها. ويوصَّف قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات هذا النوع من الحسابات بأنه «اصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الإلكتروني». وتصل العقوبات طبقاً للمادة (24) من القانون إلى عقوبة الحبس إلى مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تجاوز 100 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسؤول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي، تسبب بإهماله في تعرض أي منهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون. فضلًا عن القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام، وهو القانون الذي أثار فور صدوره عاصفة من الغضب بين الصحافيين والمهمومين بحرية الصحافة، وكذلك في أروقة المؤسسات الصحافية، حيث احتوى القانون على قائمة من الممنوعات ولائحة من الجزاءات التي تضع قيودًا على الصحافة والإعلام، كما يوسع رقعة الاتهام بالتحريض على الإرهاب والسب والقذف وينص على عقوبات كالحبس والغلق والحجب.

ولهذا تضج السجون المصرية، بعشرات الصحافيين، ممن سجنوا بسبب آرائهم، بل وبعضهم انقضت مدد حبس بعضهم احتياطيًا وما زالوا في السجون بالمخالفة للقانون. ويبلغ عدد الصحافيين والإعلاميين المصريين في السجون، 76 صحافياً وإعلامياً نقابياً وغير نقابي، حسب آخر حصر صادر عن المرصد العربي لحرية الإعلام (منظمة مجتمع مدني مصرية).

يشار إلى أنّ مصر نجحت في الحفاظ على تدني مرتبتها المتأخرة في التصنيف العالمي لحرية الصحافة حسب تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» لعام 2021، إذ حافظت مصر على تراجعها في المركز 166، الذي يقيّم الوضع الإعلامي في 180 بلداً، انطلاقاً من منهجية تُقيم مدى تعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها وبيئة عمل الصحافيين ومستويات الرقابة الذاتية، فضلاً عما يحيط بعملية إنتاج الأخبار من آليات داعمة مثل الإطار القانوني ومستوى الشفافية وجودة البنية التحتية.

«مراسلون بلا حدود» أشارت أيضاً إلى أنّ أكثر دول الشرق الأوسط «استبداداً» السعودية ومصر وسورية، كثفت ممارساتها القمعية المتمثلة في «تكميم الصحافة، لتحكم قبضتها على وسائل الإعلام في سياق جائحة كوفيد-19، إذ جاءت الأزمة الصحية لتعمق جراح الصحافة العميق أصلاً في هذه المنطقة» التي ما زالت الأصعب والأخطر في العالم بالنسبة للصحافيين.

حبس صحافيين بناءً على قوانين نصوصها عامة (فضل داود/Getty)

السودان: السلطات الأمنية تبدأ بمهاجمة الإعلام

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تستمر سلطات نيابة أمن الدولة في احتجاز مدير مكتب قناة «الجزيرة» في الخرطوم، المسلمي الكباشي، من دون السماح لأسرته وزملائه بمقابلته. وكانت قوة بزيّ مدني قد ألقت القبض، السبت، على الكباشي، بعد ساعات من «مليونية 13 نوفمبر» المناهضة للانقلاب، وأحالته إلى نيابة أمن الدولة. ومن المرجح أن يواجه ببلاغات تتعلق بالجرائم الموجهة ضد الدولة، ومنها نشر المعلومات الكاذبة وإثارة الكراهية والنعرات. كما استدعت السلطات الأمنية، في وقت سابق، مراسلَين آخرين بمكتب «الجزيرة»، هما أسامة سيد أحمد، الموجود حالياً بولاية القضارف، ومراسل الجزيرة مباشر، محمد عمر.

وتحتج سلطات الانقلاب منذ 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على التغطية الإعلامية لعدد من القنوات، وتنكر الحقائق، بما فيها ادعاؤها عدم وجود تظاهرات ضد الانقلاب بالحجم الذي تنقله القنوات والصحف، كما تنكر سقوط ضحايا بالأعداد التي تعلنها لجنة الأطباء المركزية. وخلال مليونية السبت، أصيب الصحافي حمد سلمان من صحيفة «التيار» أثناء تغطيته للأحداث، ما استدعى نقله إلى المستشفى.

يقول الصحافي خالد فتحي، لـ«العربي الجديد»، إن ما يقوم به النظام الانقلابي يعيد إنتاج ذات عقلية النظام البائد، باستهدافه للحريات العامة وحرية الصحافة وحرية التعبير، وهي سياسات لم تنفع النظام البائد ولن تنفع النظام الانقلابي الحالي، مشيراً إلى أن ذلك السلوك بما فيه التضييق على حرية الصحافة يتزامن مع قطع خدمة الإنترنت منذ اليوم الأول من الانقلاب، وفي ذلك حرمان للسودانيين من حقهم في الحصول على المعلومة كحق من حقوق الإنسان. ويوضح فتحي أن الصحافيين السودانيين سيواجهون مناخ الكبت وتكميم الأفواه، بنفس الأساليب السلمية المجربة. ويدعو المنظمات الإقليمية والدولية الناشطة في مجال حرية الإعلام، إلى الاهتمام بما يجري في السودان وخطورة الأوضاع الصحافية منذ انقلاب 25 أكتوبر الماضي.

وكانت محكمة في الخرطوم قد أمرت، الأسبوع الماضي، بإعادة خدمة الإنترنت لكل المشتركين، إلا أن السلطات الانقلابية رفضت تنفيذ حكم القضاء، بحجة أن قرار قطع الخدمة صدر بأمر طوارئ، وهو فوق كل الأحكام. والأحد، أصدر قاضي المحكمة أمراً جديداً بإعادة الخدمة، رافضاً الأسباب المقدمة من شركات الاتصالات بعدم تنفيذ حكمه السابق.

ويعتمد السودانيون على وسائل الإعلام الخارجية للحصول على المعلومات، خصوصاً قنوات التلفزة، ويتحاشون الاستماع للتلفزيون الحكومي الواقع تحت سيطرة الانقلابيين.

(محمود حجاج/الأناضول)

«فورتنايت» خارج الصين نهائياً بعد قيود

حُجبت لعبة «فورتنايت» الشهيرة التي يستخدمها الملايين حول العالم، نهائياً عن المستخدمين في الصين الاثنين مع انتهاء المهلة التي حددتها الشركة الأميركية المطوّرة لها. وكانت شركة «إبيك غايمز» أعلنت مطلع الشهر الجاري أنها ستوقف نسختها «فورتنايت» في الصين، على وقع القيود التي تفرضها بكين لتشديد قبضتها على القطاع الرقمي. ولم تستثن هذه القيود قطاع ألعاب الفيديو الذي يدرّ إيرادات كبيرة في البلاد لكنه يواجه انتقادات بسبب إدمان الكثير من اللاعبين اليافعين ألعاب الفيديو. وفي آب/أغسطس، فرضت السلطات قيوداً مشددةً حصرت بموجبها الفترة المسموح باستخدام ألعاب الفيديو خلالها بثلاث ساعات أسبوعياً للأشخاص دون سن 18 عاماً، فيما بعض الأطفال كانوا يمضون ساعات طويلة يومياً في اللعب أمام الشاشة. وكانت «فورتنايت» تضم منذ 2018 نسخة تجريبية مخصصة للصين حيث تخضع المحتويات العنيفة والمبتذلة والحساسة سياسيًا إلى مراقبة مشددة. ومنذ مطلع الشهر الجاري، توقفت «فورتنايت» عن قبول لاعبين جدد في الصين، بحسب ما أعلنت «إبيك غايمز» التي تضم بين مستثمريها مجموعة «تنسنت» الصينية العملاقة في مجال الإنترنت. ولم يخف لاعبو «فورتنايت» في الصين حزنهم على نهاية هذه اللعبة في البلاد. إذ تُصنف «فورتنايت» من أكثر ألعاب الفيديو شعبية في العالم، إذ يزيد عدد مستخدميها عن 350 مليونا، أي أكثر من سكان الولايات المتحدة.

وتقوم اللعبة التشاركية على تفاعل اللاعبين عبر الإنترنت في مناطق معادية. ويسعى كل لاعب ضمن المجموعة إلى أن يكون الصامد الوحيد إلى النهاية.

وباتت «فورتنايت» ثالث اسم كبير في عالم التكنولوجيا يغادر الصين خلال شهر. فقد أعلنت «ياهو»، إحدى شركات الإنترنت الأكثر رواجا في العقد الأول من القرن الحالي، بداية تشرين الثاني/نوفمبر الجاري أنها ستوقف نشاطاتها في الصين بسبب «تزايد الصعوبات في البيئتين التجارية والقانونية». كذلك أعلنت شبكة «لينكد إن» للعلاقات المهنية التابعة لمجموعة «مايكروسوفت»، الشهر الماضي انسحابها في الصين بسبب «البيئة الصعبة» في البلاد.

(فرانس برس)

تراث

ضمن مخطط يرمي إلى بناء الأنفاق وإحداث تغييرات عمرانية عديدة في مدينة القاهرة، تم هدم عدد من الجَبّانات (المقابر) التاريخية في القاهرة، وسيُهدم المزيد منها أيضاً

جبّانات القاهرة
الموتى مُهدّدون بهدم مدينتهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلن مثقفون مصريون ومهتمون بالتراث المعماري، أن مدينة الموتى في القاهرة «تواجه أكبر تحدٍّ في تاريخها، وهو إزالتها بالكامل من أجل إنشاء طرق ومحاور جديدة، كما حدث في يوليو/تموز 2020، عندما أدى إنشاء محور علوي -يقطع جبانة الغفير بشكل عرضي- إلى إزالة عشرات المدافن، وتشويه منطقة ظلت محتفظة بتجانسها العمراني والمعماري لأكثر من مائة عام، قاطعاً هويتها البصرية ومدمراً وحدتها».

وقالت مجموعة «إنقاذ جبانات القاهرة التاريخية»: «يعتبر هذا الدمار أولى خطوات المخطط الاستراتيجي لعام 2050 الذي يوصي بإزالة الجبانات. وما زالت تصريحات المسؤولين مبهمة عن طبيعة المشروعات التي ستنفذ في المنطقة، فتارة يدور الحديث عن محاور عملاقة، وتارة أخرى عن مناطق خضراء. الشيء الوحيد الأكيد، هو وصول رسائل لأصحاب الأحواش ليستعدوا لنقل رفات موتاهم. وفي حال تنفيذ قرار الإزالة، سيفقد العالم موقعاً فريداً لن يعوض، هو بمثابة «جبانة طيبة» للمصريين المحدثين».

وكشفت الكاتبة المصرية، لوتس عبد الكريم، عن عزم المسؤولين بمحافظة القاهرة، على هدم مقبرة ملكة مصر السابقة، فريدة، ووالديها، وأسرة ذو الفقار بمقابر الإمام الشافعي، وذلك لإقامة نفق.

كتبت عضو المجلس الأعلى للثقافة، ومجلس الشؤون الخارجية، على صفحتها على «فيسبوك» تحت عنوان «من المسؤول عن هذه الجريمة في حق الملكة فريدة؟»، تقول: «اتصلت بي أسرة الملكة فريدة، كي نجد حلاً لمشكلة مروعة هزت مشاعرهم وأدّتني كثيراً غير مصدقة أن يحدث هذا في بلدي مصر. إذ أنذرت الأسرة بهدم قبر الملكة فريدة ووالديها وأسرة ذو الفقار في مقابر الإمام الشافعي بحجة إقامة كوبري».

وأضافت عبد الكريم أنه «تقرر نقل رفات الملكة فريدة وذويها إلى مقبرة صغيرة في منطقة نائية على أطراف مدينة 15 مايو مساحتها 40 متراً، عبارة عن قبرين، واحد للرجال وآخر للنساء». وكشفت مجموعة «إنقاذ جبانات القاهرة التاريخية» عن العديد من المقابر الأخرى المهددة بالإزالة من أجل مشروع تطوير المنطقة الذي تنفذه الحكومة المصرية، ومن ضمن هاته المقابر مدفن عائلة محمد راتب باشا، سردار «الجهادية» (الجيش المصري) في عهد إسماعيل باشا. الكاتب المهتم بالتراث ميشيل حنا، كشف أيضا عن مخطط لإزالة مقبرة علي باشا مبارك. وكتب على صفحته على «فيسبوك»: «علي باشا مبارك الذي خطط القاهرة، سيذهب إليه البلدوزر (آلة الحفر) كي تخطط (المقصود تحفر) فوق رأسه».

> تقرر نقل رفات الملكة فريدة إلى مقبرة صغيرة في منطقة نائية

ومن ضمن المقابر المهددة بالإزالة أيضاً، مقبرة أمير الشعراء أحمد شوقي، وشاعر النيل حافظ إبراهيم، والشيخ المقرئ محمد رفعت وغيرهم من أعلام مصر.

وبحسب مجموعة «إنقاذ جبانات القاهرة التاريخية»، تحتوي مدينة الموتى في القاهرة، التي يطلق عليها «القرافة»، على ثلاث جبانات رئيسية تكون «متصل جنائز الإطلاق» يمتد بطول 12 كلم من الشمال إلى الجنوب، بموازاة القاهرة التاريخية شرقاً، تحت سفح المقطم، ويحتل مساحة ألف هكتار، ويتكون من: مدافن باب النصر شمالاً -وهي الأصغر- وجبانة الإمام الشافعي جنوباً، وجبانة صحراء المماليك شرقاً. ويعود تاريخ إنشاء جبانات القاهرة إلى القرن السابع الميلادي مع إنشاء أول عاصمة عربية لمصر -الفسطاط- أي أنها سابقة على القاهرة المعزّ. وتعتبر أقدم مقابر إسلامية في العالم العربي لا تزال مستغلة في دفن الموتى. وعلى مدى أربعة عشر قرناً، توسعت تلك الجبانة التي أطلق عليها «القرافة»، ثم استحدثت جبانات أخرى بعد ذلك حيث أضاف كل عصر من العصور اللاحقة جبانة جديدة حتى أصبح لمدينة القاهرة هذا المتصل الجنائزي الضخم. وتضم «القرافة» منشآت جنائزية هائلة ومدافن أصغر حجماً تعود إلى جميع العصور، منذ إنشائها، ومن بينها المجموعات الجنائزية للمماليك التي تعد من أروع ما أنتجته العمارة المملوكية، وقد قام بزيارتها العديد من الرحالة الأجانب والعرب منذ العصور الوسطى وأشادوا بحسن بنائها وعظمة آثارها، حتى شبهها الرحالة ابن جبير بمتحف للآثار وبإحدى عجائب الدنيا.

وتضم جبانات القاهرة اليوم 78 أثراً مسجلاً على قائمة الآثار، من ضمن 537 أثراً إسلامياً (15%) ترجع إلى العصور الفاطمية والأيوبية والمملوكية والعثمانية، بالإضافة إلى العديد من المواقع التي دفن فيها الصحابة وكبار المتصوفة في الإسلام، أمثال: ابن عطاء الله، وذي النون، ورفاق الحلاج (القرافة الجنوبية)، والعلامة ابن خلدون، والمؤرخ المقريزي (قرافة باب النصر). ولا تقل عنها مدافن الأسر البرجوازية والأرستقراطية وأعلام مصر التي يطلق عليها أحواش وتشبه القصور، فهي تحتل مساحات تتراوح بين مئة متر إلى عدة مئات من الأمتار المربعة، وتحتوي على عدة مبان تطل على أحواش سماوية، ومشيدة غالباً بالحجر والطوب، وقام بوضع بعضاً من تصميماتها كبار المعماريين المصريين أمثال: مصطفى باشا فهمي، وحسن فتحي، ومحمود رياض، والإيطالي إرنستو فيروتشي.

وما زالت مدينة الموتى في القاهرة تثير دهشة وإعجاب السائحين الأجانب، وقد تم إدراج أجزاء كبيرة من الجبانات داخل نطاق القاهرة التاريخية المسجلة على قائمة التراث الإنساني لليونسكو عام 1979. كما أنها تعتبر مناطق ذات قيمة معمارية متميزة، وبها العديد من المقابر والأحواش مرتبطة بشخصيات تاريخية. كما أن التعامل على تلك المنطقة لا بد فيه الرجوع إلى وزارة السياحة والآثار، لوجود العديد من المباني الأثرية، إضافة إلى أن المادتين 20 و21 من اللائحة التنفيذية لقانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 وتعديلاته، تضعان معايير للتعامل مع مثل هذه المناطق حال التطوير.

من المقابر المملوكية بعد مرور الجرافات (محمد مصطفى/ Getty)

آلاف الأطنان

بينما يجري هدم المقابر وإزالتها وترحيلها، إلا ان مقابر اخرى تحظى باهتمام ورعاية شديدين؛ إذ نفذت محافظة القاهرة، مؤخرا، حملة لتنظيف مقابر اليهود بالبساتين من القمامة والمخلفات، إذ رفعت اجهزة المحافظة اكثر من 5 آلاف طن من المخلفات، ومن المقرر ان تنفذ المحافظة مرحلة اخرى من النظافة بالمقابر لرفع تلال الرتش المتراكمة داخل المقابر بالقرب من الطريف الدائري وتقدر بآلاف الاطنان.

متابعة

فنانون من غزة في سيناء

سيناء ـ **محمود خليل**

شهدت محافظة شمال سيناء، إحياء حفلات بمشاركة فنانين بدو من غزة للمرة الأولى، في ظل الهدوء الأمني الذي تشهده المحافظة منذ عدة أسابيع، والتسهيلات المحدودة التي يقدمها الجيش المصري للمواطنين على الكمائن والحواجز العسكرية، ما سمح بعودة مئات المواطنين إلى منازلهم في القرى، التي كانت مسرحًا لعمليات الجيش ضد «تنظيم ولاية سيناء» الموالي لداعش.

وشكل حضور الفنانين الفلسطينيين عبر معبر رفح البري، الواصل بين سيناء وقطاع غزة، بارقة أمل في ذهاب الأوضاع الحياتية في شمال سيناء للأفضل خلال الفترة المقبلة.

في هذا السياق، قال أحد وجهاء عائلة أبو سنجر، التي استضافت الفنانين، أو من يسمون بـ«بديعة الدحية» (تراث شعبي بدوي)، إن الفكرة جاءت من باب التغيير، وإحياء الحفلات بشكل جديد. وبعد نقاش طويل، تم الاتفاق على استضافة البديعة من سكان قطاع غزة لإحياء حفلات خاصة بالعائلة في شمال سيناء، وتحديدًا في مدينة الشيخ زويد، التي باتت تنعم بالأمان بعد سبع سنوات قاسية، عاشت فيها المدينة صنوفًا من الرعب والخوف، نتاج تدهور الحالة الأمنية، وتنفيذ داعش هجمات في قلب المدينة، ما دفع الكثيرين إلى تركها، حتى عادت الأمور إلى ما كانت عليه. وأشار إلى أنه كان هناك هاجس من موافقة الأجهزة الأمنية على استضافة الفنانين الفلسطينيين، إلا أن ذلك الهاجس أزيل بحضور بعض القيادات الأمنية الميدانية إلى الحفل. وأوضح أن الاستضافة كانت لبديعة الدحية المعروفين في غزة، وهم أيوب وأنس أبو جليدان، ومحمود أبو خماش، وجميعهم من مدينة رفح الملاصقة للحدود مع مصر، وتربطهم علاقات صداقة ومتابعة لأعمالهم الفنية من قبل مئات الشباب البدو في شمال سيناء.

> جرت استضافة الفنانين الغزيين لإحياء حفلات لعائلات في سيناء

يشار إلى أن شمال سيناء يشهد هدوءًا نسبيًا منذ فترة، ما انعكس إيجابا على حياة المواطنين، من حيث غياب مشاهد الاشتباكات والهجمات، والقصف المدفعي والرصاص العشوائي، كما اعتاد السكان على ذلك طيلة السنوات الماضية. فيما شهدت المحافظة زيارات مكوكية لقيادات عسكرية وأمنية خلال الفترة الماضية، وتبعتها قرارات تتعلق بالحياة اليومية للمواطنين، على صعيد تحسين شبكات الاتصال وإمدادات الوقود، وتسهيل الحركة على الطرقات، والسماح لسكان عدد من القرى بالعودة إليها، وصرف جزء من التعويضات والمستحقات المالية للمواطنين بعد فترة طويلة من الانتظار، عدا عن تخفيف وجود قوات الجيش في المناطق السكنية وتسليمها لقوات الشرطة المدنية.

وفي التعقيب على ذلك، قال أحد مشايخ محافظة شمال سيناء لـ«العربي الجديد»، إن قطاع غزة «مرتبط بعلاقات تاريخية على كافة الأصعدة مع محافظتنا، إذ إن عشرات العائلات مقسمة بين شطري الحدود كال زعرب وقشطة والشاعر وبرهوم وسنجر والحمايدة وأبو عكر والكثير من القبائل العربية التي تنقسم بين المنطقتين، وكذلك تربط علاقات القرابة والمصاهرة الكثير من الفلسطينيين بالمصريين في الجانب الآخر من الحدود، ولطالما كان كل طرف فيهم سندًا للآخر، خلال فترة الأزمات، كالحصار الإسرائيلي على غزة، والحصار المصري على رفح المصرية قبل سنوات».

يوضح: «وبالتالي، إن أي شخص قادم من غزة، نعتبره جزءًا منا وضيفًا عزيزًا علينا. وحضور البديعة للدحية من غزة لسيناء، يعتبر مهما بالنسبة لنا كسكان شمال سيناء، ويعبر لنا عن تغيير حقيقي في المشهد الذي كان قائمًا طيلة السنوات الماضية».

تشهد منطقة شمال سيناء استقرارا امنيا نسبيا (كريس ماكغاريت/Getty)

قضية

«رجيفسكي ضد نابليون»... الرئيس الأوكراني ممنوع من العرض

سامر إلياس

كشفت صحيفة «أخبار أوكرانيا» نقلاً عن بيانات وكالة السينما الحكومية، أنّه منذ عام 2015، أوقفت الوكالة الحكومية الأوكرانية للسينما، شهادات توزيع لفيلم الكوميديا الروسي «رجيفسكي ضد نابليون» الذي صوره المخرج ماريوس فايسبيرغ، ولعب فيه الرئيس الأوكراني الحالي، فلوديمير زيلينسكي دور الإمبراطور الفرنسي، نابليون بونابرت. يروي فيلم «رجيفسكي ضد نابليون» قصة إرسال الشاب رجيفسكي المتنكر بزي فتاة، ليغري نابليون ويشتت انتباهه عن الحرب وغزو روسيا في عام 1812. يحفل الفيلم بالمشاهد والمواقف الكوميدية، ولا يتطرق إلى أيّ مواضيع تاريخية أو سياسية لها علاقة بروسيا، ولا حتى بأوكرانيا...

ووفقاً لبيان وكالة السينما الحكومية الأوكرانية «لم تصدر الوكالة الحكومية للأفلام شهادة تأجير لفيلم رجيفسكي ضد نابليون، المنتج في روسيا في العام 2011، ومن إخراج الروسي ماريوس فايسبيرغ، إلى أيّ شركة توزيع منذ أكتوبر 2015».

حظر الفيلم بعد إدراج الفنان الروسي، يوري غالتسيف المشارك فيه، في قائمة الأشخاص الذين يهددون الأمن القومي الأوكراني. ولعب الممثل الكوميدي الروسي دوراً قصيراً في هذا الفيلم. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2015، أدرج في قائمة العقوبات الأوكرانية.

أنتج فيلم «رجيفسكي ضد نابليون» الروسي الأوكراني المشترك عام 2012. ولعب يلينسكي الدور الرئيسي فيه فحسب، بل كان أيضاً منتج الفيلم مع رفاقه في فرقة «كفارتال 95»: سيرغي وبوريس شيفيروانديريه ياكوفليف، وكذلك المخرج والمنتج الروسي سيرغي ليفنيف. في عام 2017، أي قبل عامين من الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها زيلينسكي، عارض الرئيس الحالي والممثل الكوميدي الشهير بشدة الحظر المفروض على المسلسل التلفزيوني «سفاتي» (كلمة روسية تعني والدي العريس والعروس)، بسبب مشاركة أحد الممثلين الرئيسيين فيه، وهو الممثل الروسي فيودور دوبروناروفف، الذي منعته إدارة أمن الدولة الأوكرانية من دخول أراضي أوكرانيا، ومنعته من العرض. حينها، قال زيلينسكي: «إذا كنت تعمل في خدمة الأمن في أوكرانيا، فاحرص على أمن أوكرانيا حتى نتمكن من السير في الشارع بأمان، حتى لا يخاف الأطفال بسبب سفاتي، لم يشنق أيّ شخص نفسه حتى الآن». وفي عام 2019، حظرت وكالة السينما الحكومية في أوكرانيا عرض وتوزيع خمسة أفلام، أحدها قام ببطولته الرئيس زيلينسكي، وهو فيلم «أول ثمانية مواعيد» للمخرجين ديفيد دوسون والكسندر مالياريفسكي، بسبب لعب الممثلة الروسية يكاترينا فارنافا دور البطولة فيه، وهي مدرجة في قائمة الأشخاص الذين يشكلون تهديداً للأمن القومي الأوكراني.

> تُحظر الأفلام في أوكرانيا لأن الممثلين «يهددون أمن البلاد»

تجاوز منع الأفلام الأعمال التي شارك فيها ممثلون روس مصنفون في خانة أعداء أوكرانيا؛ فقد حظرت وكالة السينما الحكومية في أوكرانيا، فيلم نيكولاي بيري «مشاغبون من تيمبلباخ» مبررةً قرارها بأن الممثل الفرنسي جيرارد ديبارديو، المقرب من الرئيس بوتين والحاصل على الجنسية الروسية، أدى دور البطولة فيه. الأمر ذاته ينطبق على فيلم «منجل ماشيتي» للمخرج الأميركي روبرت رودريغيز، لأن ستيفن سيغال يلعب دور البطولة فيه.

ولم تقتصر حرب الحظر في أوكرانيا على الأفلام والمسلسلات؛ إذ طاولت قائمة ضخمة من الكتب والمطبوعات، ضمت لها لجنة الدولة للبث التلفزيوني والإذاعي في أوكرانيا 18 كتاباً من روسيا، منعت استيرادها إلى البلاد في يناير 2021. وتضمنت الدفعة الأخيرة حظر استيراد كتب دار نشر «مان وإيفانوف وفيربر»، لأن أغلفة كتبها تحوي إعلانات لدور النشر «إكسمو» و«AST» وشركة «ياندكس»، وهي شركات روسية مدرجة بالفعل في قائمة العقوبات في أوكرانيا.

وتضم قائمة خدمة الأمن الأوكرانية للشخصيات المحظور دخولها البلاد أسماء 208 شخصيات ثقافية، ويتم تجديدها من وقت لآخر وفقًا لقرار دائرة الأمن الأوكرانية، والمجلس الوطني الأوكراني للبث التلفزيوني والإذاعي. اللافت أن فنانين روساً راحلين، مثل يوسف كوبزون وفالنتين غافت، ما زالوا على قائمة الأشخاص الذين يشكلون تهديداً للأمن القومي الأوكراني.

الرئيس فلوديمير زيلينسكي في لقطة من «رجيفسكي ضد نابليون» (فيسبوك)

إضاءة

الدوحة ضمن قائمة «يونسكو» للمدن العالمية المبدعة

> بإعلانها مدينةً مبدعةً في التصميم، تنضم الدوحة إلى 246 مدينة في شبكة المدن الإبداعية التابعة للمنظمة الأممية

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أعلنت هيئة متاحف قطر، أخيراً، اختيار العاصمة القطرية، مدينة مبدعة في التصميم، ضمن شبكة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) للمدن العالمية المبدعة.

هكذا، تنضم الدوحة إلى 246 مدينة في شبكة المدن الإبداعية التابعة للمنظمة الأممية، والتي تسلط الضوء على إبداع المدن في سبعة مجالات؛ هي الحرف، والفنون الشعبية والتصميم والفيلم، وفن الطبخ، والأدب، والفنون الإعلامية، والموسيقى.

وتعزز شبكة المدن العالمية المبدعة، التعاون بين المدن التي حددت الإبداع كعامل استراتيجي للتنمية الحضرية المستدامة.

في هذا السياق، قالت رئيسة مجلس أمناء متاحف قطر، الشيخة المياسة بنت حمد آل ثاني، في بيان للهيئة صدر أول من أمس الأحد، إن «الحصول على لقب مدينة التصميم، يعتبر استحقاقاً وإنجازاً رائعاً على المستوى العالمي، وهو إنجاز يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ورؤية متاحف قطر في لعب دور رئيسي في بناء أمة متميزة، ومبتكرة، ومتقدمة من خلال تعزيز الإبداع، والمعارف الثقافية، والترابط بين أبناء المجتمع».

وأكدت، كذلك، التزام متاحف قطر كمؤسسة وطنية بتعزيز رعاية النظام البيئي الثقافي، من خلال المبادرات التي تتمحور على الابتكار والاستدامة.

من جهتها، قالت المديرة العامة لـ«يونسكو»، أودري أزولاي، إن «المدن الإبداعية في جميع أرجاء العالم، تحرص على جعل الثقافة كركيزة من الركائز التي تبنى عليها إستراتيجياتها، وليست مجرد عنصر ثانوي فيها».

وتعمل شبكة «يونسكو» للمدن العالمية المبدعة معاً لـ«تحقيق مهمة مشتركة، وهي وضع الإبداع والاقتصاد الإبداعي في صميم خططها للتنمية الحضرية، ما يجعلها آمنة، ومرنة، وشاملة، ومستدامة، بما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030»، وفقاً لبيان الهيئة.

تجدر الإشارة إلى أن لجنة التراث العالمي التابعة لـ«يونسكو» أدرجت عام 2013 مدينة الزبارة الأثرية في قطر ضمن قائمتها لمواقع التراث العالمية.

ومدينة الزبارة، هي أحد أهم المواقع الأثرية المحمية التي كانت تمثل أكبر مدن الخليج العربي التقليدية لصيد وتجارة اللؤلؤ بالفترة الممتدة ما بين القرنين 18 و19. وفي منتصف العام الجاري، وقعت هيئة متاحف قطر اتفاقية توأمة مع وزارة الثقافة الروسية.

وتتعلق الاتفاقية بقلعة الزبارة الأثرية في قطر، وحصون «كرونشتادت» البحرية (كرونشلوت، وبيتر الأول، والإمبراطور الكسندر الأول في روسيا تهدف الاتفاقية إلى تيسير عملية الترويج لمواقع التراث الثقافي القطرية والروسية، وكذلك إلى تعزيز سُبل التعاون بين البلدين في مجالات الثقافة والحفاظ على التراث التاريخي، وتوسيع نطاق العلاقات الثنائية الودية، إضافة إلى إنشاء الشراكات المثمرة بين المنظمات السياحية. من جهة أخرى، فازت مدينة الوكرة القطرية بـ«جائزة اليونسكو لمدن التعلم لعام 2021»، وذلك ضمن 10 مدن حول العالم لتحقيقها إنجازات بارزة في مجال التعلم مدى الحياة.

في سوق واقف الترالي (Getty)